

قاعدة الحكم على الشيء

فرع عن تصوره

وأثرها في المجال الدعوي

الباحث

د. بدر محمد الدريس

الأستاذ المشارك بكلية التربية الأساسية

قسم الدراسات الإسلامية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - الكويت

قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأثرها في المجال الدعوي
بدر محمد الدريس
قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة
للتعليم التطبيقي، الكويت.
البريد الإلكتروني: dr.bader72@yahoo.com

ملخص البحث

تقوم فكرة البحث على بيان مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، وأهميتها، وطرق تطبيقها في مجال الدعوة إلى الله، وأثر ذلك على المجال الدعوي.

أهمية البحث: ضرورة تصور الأحداث التي تحيط بالدعاة قبل توجيه الخطاب، وضرورة استشارة أهل الخبرة والتخصص، لاسيما فيما يتعلق بمسائل النوازل.

وتتمثل إشكالية البحث حول: ما مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" ودلالاتها، وأدلتها؟ وما أهمية تلك القاعدة في حياة الداعية؟ وما طرق تطبيقها في الخطاب الدعوي؟ وما أثر ذلك على الخطاب الدعوي؟

أهداف البحث: بيان مفهوم ودلالة القاعدة وأدلتها، والوقوف على أهميتها في حياة الداعية، وطرق تطبيقها على الخطاب الدعوي، واستخراج أثر ذلك على الخطاب الدعوي.

واعتمدت في كتابة هذا البحث على المناهج العلمية الآتية: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستنباطي.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث؛ أن التصور الصحيح يتطلب فهماً عميقاً ودقيقاً للنصوص الشرعية، ومراعاة الواقع المعاصر وتحدياته. إذ يؤثر التصور الصحيح للأحكام بشكل كبير في مصداقية الداعية وقدرته على التأثير الإيجابي في الناس. وأن من عوامل بناء مجتمع متفاهم ومستقر فكرياً وعقائدياً، وجود الداعية متأنياً متثبتاً، وهذا يعزز من مصداقيته ويزيد من فاعلية رسالته الدعوية..

ويرى الباحث: توجه الدعاة إلى الاستفادة من المعرفة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لفهم قضايا المجتمع الحالي، مما يجعل الخطاب الدعوي أكثر فعالية ومواكبة للتطورات. وأن الخطاب الدعوي الذي ينطلق من تصور ناقص أو مشوه للأمر يؤدي إلى أحكام خاطئة

الكلمات المفتاحية: الحكم، تصور، مجال، الدعوة، قاعدة.

The Principle of "Judgment on a Matter is Based on Its Proper Perception" and Its Impact on the Field of Da'wah

Badr Muhammad Al-Drees

Department of Islamic Studies, College of Basic Education,
Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

Email: dr.bader72@yahoo.com

Abstract

This research explores the concept of the principle "Judgment on a matter is based on its proper perception," its importance, and methods of its application in the field of Islamic Da'wah (propagation of Islam), as well as its impact on the effectiveness of da'wah practices.

Research Importance: The study underscores the necessity for preachers to understand surrounding events before delivering their message and the importance of consulting experts, particularly in issues related to contemporary challenges.

Research Problem: The study addresses the following questions: What is the concept and significance of the principle "Judgment on a matter is based on its proper perception"? What are its evidences? What is its importance for the preacher? How can it be applied in da'wah? And what is its impact on the quality of da'wah discourse?

Research Objectives: The study aims to define the principle, analyze its significance and evidences, highlight its importance for preachers, explore its practical application in da'wah discourse, and examine its overall impact.

Methodology: The research adopts inductive, analytical, and deductive approaches to examine the subject.

Key Findings:

- A proper understanding of the principle requires a deep comprehension of Islamic texts while considering contemporary realities and challenges.
- Accurate perception enhances the preacher's credibility and ability to positively influence the audience.
- A thoughtful, deliberate approach among preachers fosters a more stable and understanding society.
- Employing modern scientific and technological knowledge enables preachers to address current societal issues more effectively.

Preachers who base their discourse on incomplete or flawed perceptions risk issuing misguided judgments and diminishing the impact of their message

Keywords: Judgment, Perception, Field, Da'wah, Rule.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على عباده الذين اصطفى، وبعد
فإن قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" قاعدة فقهية وأصولية
مهمة في الفقه الإسلامي، وهي من القواعد العقلية المهمة التي تُعد أساساً في
منهج التفكير السليم، وتعني أن الحكم الشرعي على أي مسألة يتطلب فهماً
دقيقاً وكاملاً للمسألة نفسها. بعبارة أخرى، لا يمكن إصدار حكم شرعي صحيح
ما لم يكن لدى المفتي أو الفقيه تصور واضح وشامل للمسألة محل الحكم.
وأنا نحكم على أي شيء بناءً على فهمنا وتصورنا له. فتصورنا عن الله، عن
الحياة، عن الخير والشر، عن الإنسان... كلها تؤثر بشكل مباشر على أحكامنا
وقراراتنا. وبالتالي، فإن تغيير تصورنا عن شيء ما يؤدي إلى تغيير حكمنا
عليه، وتعد هذه القاعدة قاعدة أساسية في علم النفس وعلم الاجتماع، وهي
تتطبق بشكل خاص على الخطاب الدعوي. فالداعية الناجح هو الذي يستطيع
أن يشكل تصورات الناس، وأن يقودهم إلى حياة أفضل، وتضع هذه القاعدة
أمانة العلم والفهم أمام الداعية، وتجعل الخطاب الدعوي أكثر اتزاناً وواقعية.
والالتزام بها يسهم في بناء ثقة الجمهور بالداعية، ويوصل الرسالة الشرعية
بشكل صحيح ومؤثر. ولهذه القاعدة أثر كبير على الخطاب الدعوي.

أهمية البحث

- ١- تأتي أهمية البحث تبعاً لأهمية القاعدة التي يدرسها في المجال الدعوي.
- ٢- ضرورة تصور الأحداث التي تحيط بالدعاة في أسواق المعمورة، قبل
توجيه الخطاب، والحكم عليه بعد دراسته والتحقق منه.
- ٣- ارتباط القاعدة بمسائل فقهية لا يستغني عنها الأئمة والخطباء، والدعاة
إلى الله عامة.

٤- لكي يكون الحكم صحيحا دقيقا، لا بد من استشارة أهل الخبرة والتخصص، لاسيما في مسائل النوازل.

مشكلة البحث

- ١- ما مفهوم ودلالة وأدلة قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"؟
- ٢- ما أهمية قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" في حياة الداعية؟
- ٣- ما طرق تطبيق قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي؟
- ٤- ما أثر قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي؟

أهداف البحث

- ١- بيان معنى قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" ودلالاتها وأدلتها من الكتاب والسنة.
- ٢- بيان أهمية قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" في حياة الداعية.
- ٣- بيان الطرق والوسائل التي يستطيع الداعي من خلالها تطبيق قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي.
- ٤- استخراج الوسائل المستفادة من قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" وأثر ذلك على الخطاب الدعوي.

الدراسات السابقة

لكون البحث يتعلق بقاعدة من القواعد الفقهية والأصولية، فقد اعتنى بالبحث والدراسة عنها الكثير، من خلال بيان المفردات، والمدلولات، والتأصيلات. لكن الحديث عن قاعدتنا هذه والاستفادة منها في الجانب الدعوي، فلم أقف على من اعتنى بدراستها للاستفادة منها في مجال الدعوة،

وتطبيقها في المجال الدعوي اليوم، ولأهمية الوقوف على الجهود السابقة، أذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي:

١- دراسة قام بها الدكتور: نبيل ناجي محسن أحمد. بعنوان "الحكم على شيء فرع عن تصوره الإمام ابن حزم أنموذجاً". نشرته مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد: ٢٤. ٢٠١٩م.

اعتنى الباحث بتعريف القاعدة، ونشأتها، وأدلتها، ومنهج الفقهاء والأصوليين في تأصيلها، وطريقة تطبيقها في النوازل والمستجدات العصرية، متخذاً من ذلك الإمام ابن حزم أنموذجاً في مسائل الحج، ولكونه لم يحج، خالف الفقهاء بسبب عدم تصوره لتلك المسائل.

٢- دراسة قام بها الباحثان: حارث محمد سلامة العيسى، أحمد علي محمد الربابعة. بعنوان "قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية". نشر في مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية. الأردن. مج ٩، ٢٠٢٢م.

قام الباحثان بتعريف مفردات القاعدة، وأدلة حجيتها، وتطبيقاتها على مسائل المعاملات المصرفية المعاصرة كتصور حكم بيع المرابحة للأمر بالشراء، وإلزام المدين المماطل المليء بالتبرع للفقراء، وتصور وحكم التورق.

٣- هناك دراسات سابقة تحدثت عن القواعد الفقهية والأصولية وتطبيقاتها في المجال الدعوي، لا علاقة لها بقاعدتنا، والتي تفرد بحثنا بها، أكتفي بذكر دراستين على سبيل المثال لضيق المقام، ومنها:

أ- دراسة قام بها؛ عبد العزيز محمد محسن. بعنوان " قاعدة المشقة تجلب التيسير وأثرها في المدعويين(دراسة دعوية. مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية. العدد السادس عشر - المجلد الثامن

- علوم القرآن - تشرين الأول ٢٠٢٠ م.

ب- دراسة قام بها؛ سهل محمد قاسم ميثق. بعنوان "التطبيقات الدعوية لقاعدة مراعاة الخلاف: دراسة تحليلية". نشرته مجلة جامعة المدينة العالمية. ماليزيا. مج ٩. ١٤٠٢٣ م.

وقد خلت الدراسات السابقة من توظيف هذه القاعدة والاستفادة منها، وتوظيفها في المجال الدعوي، من خلال كيفية تطبيقها في الخطاب الديني، وأثر ذلك في الارتقاء بمستوى الخطبة والخطيب في العصر الحاضر.

حدود البحث

أهمية وطرق وأثر الاستفادة من قاعدة " الحكم على شيء فرع عن تصوره" في المجال الدعوي.

منهج البحث

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المناهج العلمية الآتية:
المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء ما كتب حول قاعدة " الحكم على الشيء فرع عن تصوره".

المنهج التحليلي: وذلك ببيان دلالة القاعدة، وأهميتها، وطرق تطبيقها، وأثرها في المجال الدعوي.

المنهج الاستنباطي: وذلك بالوقوف على طرق تطبيق القاعدة في المجال الدعوي، والآثار المستفادة من ذلك.

خطة البحث

احتوى البحث على مقدمة، وأربعة مطالب وخاتمة.
أما المقدمة: أهمية البحث، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه وخطته.

المطلب الأول: مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" وأدلتها.
المطلب الثاني: أهمية قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره في حياة
الداعية.
المطلب الثالث: طرق تطبيق قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره في
الخطاب الدعوي.
المطلب الرابع: أثر قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب
الدعوي.
الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات وثبتت المصادر والمراجع.

المطلب الأول: مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" وأدلتها

المفردات الأساسية لهذه القاعدة لفظتي: الحكم، والتصور. وبناء على بيان حقيقتهما نستطيع الوقوف على معنى ومفهوم دلالة هذه القاعدة.

أولاً: دلالة الحكم في اللغة والاصطلاح:

الحكم في اللغة:

الحكم مصدر للفعل حكم، وحروفه الثلاثة (ح-ك-م) ترجع إلى أصل واحد في حقيقته المنع، وينبني عليه القضاء، فنقول: حكمت على زيد أي منعته. ومنه أخذت حكمة الدابة لأنها تمنعها من الانفلات^(١).

الحكم في الاصطلاح:

عرفه العلماء بأنه: "إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، والحكم الشرعي: عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين"^(٢).
وبصيغة أخرى قيل: "ما اقتضاه خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين من طلب أو تخيير أو وضع"^(٣).

ثانياً: التصور في اللغة والاصطلاح:

التصور في اللغة:

تصور على وزن تفعل، مشتق من الفعل الثلاثي معتل الوسط صور، فالصاد والواو والراء، أصول متباينة، كما قال ابن فارس، ومن معانيه اللغوية

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، مادة: حكم (١٩٠١/٥)، ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: حكم. (٩١/٢)، الفيومي، المصباح المنير، مادة ح ك م (١٤٥/١).
(٢) الجرجاني، التعريفات (ص ٩٢). السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص ١١٧). الكفوي، الكليات (ص ٣٨٠).
(٣) المنيوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول (٧٩/١).

المناسبة للبحث التوهم والتخيل، حتى يصير حقيقة، يقال: تصورت الشيء توهمته، فتصور لي^(١). قال أبو البقاء: "التصور: حصول الشيء وصورته في العقل"^(٢).

التصور في الاصطلاح:

عرفه الجرجاني بقوله: "هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات"^(٣).

التصور نوعان؛ الأول: بحسب الاسم وهو: "تصور مفهوم الشيء الذي لا يوجد وجوده في الأعيان". ويكون في الموجود والمعدوم. والثاني: بحسب الحقيقة وهو: "تصور الماهية المعلومة الوجود" وهذا يتعلق بالموجود فقط^(٤).
والتصور عند المناطقة إطلاقان، هما:

الأول: التصور المطلق؛ وهو حضور الشيء وصورته في العقل، وكذا حصول الشيء وصورته في العقل وعنده.

الثاني: التصور الساذج، وهو ما جرد من الحكم، ولم يتبع حكماً^(٥).
فكل الذي يحدث في الذهن إما أن يكون تصور للماهية، أو إذعان واعتراف واعتقاد بمطابقة الصور للواقع. وهذا يقتضي من الدعاة الإقبال على دراسة علم المنطق خاصة فيما يتعلق بمبحث التصديق والتصور.

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: صور (٣/٣١٩)، الزبيدي، تاج العروس، مادة: صور (١٢/٣٦٦).

(٢) السيوطي، معجم مقاليد العلوم (ص ١١٧).

(٣) الجرجاني، التعريفات (ص ٥٩).

(٤) الكفوي، الكليات (ص ٢٩٠).

(٥) عبد الهادي الفضلي، محاضرات في علم المنطق. المحاضرة: ١٢، التصور والتصديق. موقع

جامعة أهل البيت، كلية العلوم الإسلامية الإلكتروني. <https://abu.edu.iq:8081>.

ثالثاً: مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره".

هذه القاعدة تعني أن إصدار حكم على أي أمر، سواء كان شرعياً أو فكرياً أو اجتماعياً، يتطلب تصوراً صحيحاً وكاملاً لهذا الأمر. فلا يمكن الحكم بالصحة أو البطلان، الحلال أو الحرام، الصواب أو الخطأ، إلا بعد فهم عميق ودقيق للمسألة المطروحة.

أقر بهذه القاعدة عدد من العلماء، على تنوع مذاهبهم الفقهية، فمن الأحناف؛ كمال الدين بن الهمام، ومن المالكية؛ القرافي، ومن الشافعية؛ تاج الدين السبكي، ومن الحنابلة؛ ابن تيمية وابن النجار الحنبلي^(١).
رابعاً: أدلة القاعدة.

استدل العلماء على تقرير قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، بأدلة من القرآن والسنة.
أولاً: أدلة القرآن:

هناك عدد من الآيات القرآنية تقرر تأصيل هذه القاعدة، من ذلك:

١- قال سبحانه تعالى ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ۗ ﴾ الكهف: ٦٨.

استدل السعدي من هذه الآية عدم المبادرة إلى الحكم على الشيء إلا بعد التأني، ويعرف المراد من الحكم والمقصود منه^(٢). لذا قال ابن القيم: "البدار برد شيء لم تحط به علماً سبب الحرمان"^(٣).

(١) انظر: ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير (٨٢/٢)، القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق (٢٣٠/٣)، السبكي، الأشباه والنظائر (٣٨٥/٢)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٩٥/٦)، ابن النجار، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٥٠/١).

(٢) السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص: ٤٨٤).

(٣) ابن القيم، الكافية الشافية (ص ٣٠٥).

٢- وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ الإسراء: ٣٦.

فكل من أصدر حكماً على شيء قبل الوقوف على ماهيته، داخل في منطوق الآية. فحذار من الولوج في أمر لا يتم تصوره، ولا القيام بتعلمه. فإذا تغلبت مجوزات الظنون، وفقد الاطلاع من الحق سبحانه على يقين فلا يتكلف المرء أن يقف من غير برهان ولا دليل، وإذا صار إشكال على شيء من الأحكام النازلة، فالرجوع أولاً إلى الله، فإذا لاح للفكر وجه من البرهان على حدّ الالتباس، فيجب إيكال العلم إلى الله، وأن يقف المرء حينئذٍ وقفاً^(١). لأن التثبت في الأمور كلها دليل على حسن الرأي وقوة العقل، وبه تتضح الأمور، ويعرف بعد ذلك هل الإقدام خير أم الإحجام؟^(٢).

٣- قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ﴾ النحل: ١١٦.

تحمل الآية تحذيراً للمسلمين من القول على الله ما لم ينزل به سلطاناً، بالنص الصريح أو أن يوجد معنى أو وصف للفعل، يجعل لمثله حكماً، فمن قام بإثبات حلال أو حرام بالدليل من المعاني أو الأوصاف، يرجع إلى مماثلة فعل يشمل على ذلك المعنى، فقد أتى بما نصب الله عليه دليلاً^(٣). قال الزمخشري: "لا تقولوا حلالاً وحراماً لمجرد وصف الألسن للكذب؛ فلا تحلوا وتحرموا من أجل قول تنطق به الألسن، أو تجول به الأفواه، لا لأجل حجة أو بيينة، ولكن هذا قول ساذج، ودعوى فارغة"^(٤).

(١) القشيري، لطائف الإشارات (٣٤٧/٢) بتصرف.

(٢) السعدي، تيسير اللطيف المنان (ص: ٥٠).

(٣) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (٣١٢/١٤) بتصرف.

(٤) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل (٥٩٨/٢).

ثانياً: أدلة السنة:

١- قال عليه السلام: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»، وفي رواية بلفظ: "لا يحكم أحد" (١).

فعله النهي كون الغاضب لا يتم تصوره للقضية تصورا كاملا، ولا يمكن منه تصور تطبيق النص الشرعي تطبيقا تاما، ففي القضاء لا بد للقاضي من تصور القضية، وتصور إنزال الدليل عليها؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فيجب معرفة ما يوجب الحكم (٢).

٢- قال عليه السلام: " وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ »؛ وفي رواية لمسلم: "أو ليسكت" (٣).

فعل الإنسان إذا أراد التكلم على حكم شيء، أن يفكر فيه قبل النطق به، فإن تيقن إدراكه ويتصوره فليتكلم، وإلا فأمسك عنه؛ فالسلامة في الصمت؛ قال النووي: "الكلام المباح مأمورا بتركه مندوبا إلى الإمساك عنه مخافة من انجراره إلى المحرم أو المكروه وهذا يقع في العادة كثيرا أو غالبا" (٤).

(١) أخرجه البخاري كتاب الأحكام باب هل يقضي القاضي وهو غضبان (٧١٥٨)، ومسلم كتاب الحدود باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (١٧١٧).

(٢) ابن عثيمين، الشرح الممتع (١٥ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

(٣) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره (٦٠١٨)، ومسلم كتاب الإيمان باب الحث على إكرام الجار والضيف (٤٧).

(٤) النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج (١٩/٢).

المطلب الثاني: أهمية قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره في حياة الداعية

أهمية قاعدة " الحكم على الشيء فرع عن تصوره " تظهر في صحة الحكم على الشيء؛ سواء كان نازلة أو واقعا جديدا، أو مسألة، أو إجابة عن سؤال، ولا تتأتى الصحة إلا بعد تصور الشيء المسؤول عنه وتفهم حقيقته فهما دقيقا، يؤدي إلى تصوره تصورا صحيحا، يتمكن الإنسان من الحكم عليه؛ فالحكم بالإثبات أو النفي فرع عن تصوره، وكم أوتي المرء بسبب جهله بحقيقة تصور الشيء الذي يتكلم فيه. فهذه القاعدة من القواعد الفقهية والأصولية المهمة في الفقه الإسلامي، ومن القواعد العقلية والفكرية المهمة التي لها أثر كبير في حياة الداعية. وتحمل أهمية بالغة لدوره إذ هي بوصلة له تساعد على فهم الآخرين، وتقدم له حلولا عملية، تجعله يتجنب الأخطاء التي قد تؤثر على رسالته الدعوية. وتذكّره بأن التفكير والتأني شرط أساسي قبل إصدار أي حكم. تطبيقها يسهم في بناء دعوة قائمة على العلم والفهم الصحيح، وتبرز أهمية هذه القاعدة في حياة الداعية في الجوانب التالية:

١- " الفهم الصحيح للمسائل ": الداعية يتعامل مع شرائح مختلفة من الناس، ولكل منهم تصورات الخاصة عن الدين والحياة. هذه القاعدة تدعوه إلى فهم هذه التصورات أولا قبل أن يحاول تغييرها أو توجيهها، مما يجعل رسالته أكثر فاعلية وقبولاً.

٢- " التجديد والتطوير ": الدين دين الحياة، والقاعدة تدعو إلى تجديد الفهم الديني بما يتناسب مع متغيرات العصر، مع الحفاظ على جوهر الرسالة. الداعية الذي يتبنى هذه القاعدة يكون أكثر قدرة على تقديم حلول عملية للمشكلات المعاصرة.

٣- " الحوار البناء ": الحوار هو أساس الدعوة، وهذه القاعدة تشجع الداعية

على الحوار البناء والاحترام المتبادل مع الآخرين، حتى وإن اختلفوا معه في الرأي. ٤- "تجنب الأخطاء الفقهية": قد يقع الداعية في أخطاء فقهية إذا لم يفهم المسألة فهماً صحيحاً. وهذه القاعدة تحذره من ذلك، وتدعوه إلى التحري والتدقيق قبل إصدار أي حكم. والداعية الذي يتسرع في الحكم على الأمور دون فهم شامل لها قد يقع في الخطأ، مما يؤدي إلى نشر أفكار مغلوطة أو اتخاذ مواقف غير صحيحة. والتروي والفهم العميق يساعدان في تقديم حكم متزن ومبني على أساس صحيح.

٥- "تعزيز المصادقية": الداعية الذي يحرص على فهم المسائل قبل الحكم عليها يكتسب احترام الآخرين ومصادقيتهم، حيث يظهر بمظهر العالم الواعي الذي يتحرى الحقائق قبل التعبير عن رأيه.

٦- "التفاعل الإيجابي مع الواقع": التصور الصحيح للمشكلات يساعد الداعية في التعامل مع قضايا المجتمع بفعالية. على سبيل المثال، إذا فهم الداعية الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة اجتماعية معينة، يمكنه تقديم حلول مناسبة ومؤثرة.

٧- "الرد على الشبهات" وهذا يقتضي من الدعاة الإقبال على دراسة علم المنطق خاصة فيما يتعلق بمبحث التصديق والتصور، فالشبهات الفكرية والدينية التي يواجهها الداعية تحتاج إلى فهم دقيق قبل الرد عليها. تطبيق هذه القاعدة يمكن الداعية من دراسة الشبهة بعمق قبل تقديم رد علمي ومنطقي يقنع المتلقي، والتغاضي عن ذلك ينتج عنه زيادة في ترسيخ واستفحال الشبه عند العوام.

٨- "بناء منهج دعوي متزن": فهم واقع المدعويين وثقافتهم وأفكارهم يمكن الداعية من اختيار الأساليب المناسبة لدعوتهم. فمن دون التصور الصحيح لواقعهم، قد تكون الدعوة غير فعالة.

٩- "تعزيز الوعي الذاتي": تطبيق هذه القاعدة يعزز من وعي الداعية بأهمية التعلّم المستمر والبحث قبل إصدار الأحكام، مما ينمي قدراته الفكرية والعلمية.

المطلب الثالث: طرق تطبيق قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره في الخطاب الدعوي

يُعد تطبيق قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي من أهم المبادئ التي تضمن فعالية الرسالة الدعوية. هذه القاعدة تعني أن الحكم على أي قضية أو موضوع لا يتم إلا بعد فهم دقيق ومتكامل لجميع جوانبها. في سياق الدعوة، هذا يعني أن الداعية يجب أن يكون لديه تصور صحيح وواضح قبل أن يُصدر رأياً أو حكماً حول أي موضوع ديني، اجتماعي أو ثقافي.

وتطبيق هذه القاعدة في الخطاب الدعوي يعني ضرورة الفهم العميق والدقيق للمواضيع المطروحة قبل إصدار أي حكم ديني أو اجتماعي. إذ الفهم السليم يعزز من مصداقية الخطاب الدعوي، ويجعله أكثر قدرة على التأثير والإقناع، ويمنع الوقوع في الأحكام السطحية أو الخاطئة التي قد تؤثر سلباً على المتلقين. ويعتبر أساساً لتحقيق الأهداف الدعوية، ويساهم في نشر الدين الإسلامي بالطريقة الصحيحة، ويؤدي إلى بناء مجتمع سليم ومتماسك، وقد يحتاج الداعية حال تطبيق القاعدة إلى التخصص في بعض المجالات الدينية، مثل العقيدة أو الفقه أو التفسير، حتى يستطيع تقديم معلومات دقيقة وشاملة، ولكي يضمن استمرار عملية الدعوة يتطلب الصبر والاجتهاد والمثابرة. وفيما يلي طرق تطبيق هذه القاعدة في الخطاب الدعوي:

أولاً: التصور الشامل للموضوع عن طريق جمع المعلومات الدقيقة:

قبل أن يتحدث الداعية عن أي قضية، عليه الاطلاع على الأبعاد الشرعية والفكرية والاجتماعية لأي مسألة قبل الحديث عنها، وأن يحيط بها من جميع جوانبها. ويجب عليه أن يدرس كل الجوانب المعرفية والشرعية والتاريخية والاجتماعية للمسألة حتى يكون حكمه دقيقاً. فمثلاً وقت التعامل مع قضايا

مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو التغيرات الثقافية، يجب على الداعية أن يتفهم تأثير هذه الظواهر على المجتمع بشكل شامل قبل أن يقدم حلاً أو حكماً عليها. فإذا كانت المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث، ينبغي أن يعترف الداعية بذلك بدلاً من إصدار أحكام غير دقيقة، وأن يهتم بلغة الأرقام والدراسات التخصصية المبنية على المناهج العلمية لكل جانب من جوانب الحياة التي يراد معالجتها دعويًا.

ومن القضايا المهمة التي مرت في السيرة النبوية، التي تجلى فيها التصور الشامل، بعد دراسة دقيقة، وجمع للمعلومات، قضية الهجرة إلى يثرب دون غيرها من البقاع، لما امتازت به من موقع جغرافي، وما امتاز به أهلها من ثقافة، وما حباهم الله من صدق الإيمان وحب للآخرين، بعد هجرة النبي عليه السلام إليهم، قال تعالى {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الحشر: ٩].

وقال عليه السلام: «أُرِيْتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ، ذَاتَ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ»^(١).

يؤكد على التصور الدقيق لأهل المدينة وتميزهم عن غيرهم أنس رضي الله عنه: فقال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ الْمُهَاجِرُونَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبَدَلَ مِنْ كَثِيرٍ وَلَا أَحْسَنَ مُوَاسَاةً مِنْ قَلِيلٍ مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ: لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤُونَةَ وَأَشْرَكُونَا فِي الْمَهْنِ حَتَّى لَقَدْ خِفْنَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ فَقَالَ: «لَا مَا دَعَوْتُمْ اللَّهَ لَهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري كتاب المناقب باب هجرة النبي عليه السلام (٣٩٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي أبواب صفة القيامة باب ما جاء في صفة أواني الحوض (٢٤٨٧) وقال حسن صحيح غريب.

ثانيا: الاستناد إلى الأدلة الشرعية الصحيحة:

يجب على الداعية أن يفهم بدقة المعتقدات التي يدعو إليها، حتى يستطيع شرحها وتوضيحها بشكل صحيح، وتجنب الأخطاء الفهمية. ولا يمكن للحكم أن يكون دقيقاً وموضوعياً إذا لم يكن مبنياً على دليل شرعي صحيح، ومن الضروري مراعاة الأدلة القطعية الثبوت، قطعية الدلالة، في تصور مسائل الاعتقاد، بخلاف غيرها المتعلقة بالعبادات والمعاملات، إذ لا يشترط فيهما أن تكون الأدلة قطعية الثبوت، فجمهور العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل العلماء^(١).

وهذا يساعد على الفهم الصحيح للمعتقدات على التواصل الفعال مع المستمعين، وتلبية احتياجاتهم الفكرية والعاطفية. فالداعية في حاجة إلى الفهم الدقيق للنصوص الشرعية (القرآن والسنة)، وكذلك اجتهادات العلماء في المسائل التي يتم التطرق إليها. مثال: ميراث المرأة وتعليمها، يجب على الداعية أن يوضح الأحكام الشرعية المتعلقة بها، ويجب أن يكون لديه تصور كامل حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على تطبيق هذا الحكم.

نقل النووي عن السمعاني إلزامه العالم والمفتي إظهار الدليل، لإشرافهما على العلم بصحة الفتوى، لكن لا يلزمهما إذا لم يكونا قاطعين بصحتها^(٢).

ثالثا: التفاعل مع الواقع (الداعية الإيجابي):

من خلال فهم واقع الناس وظروفهم، يمكن للداعية أن يصوغ خطابه بشكل يتماشى مع احتياجاتهم. فالتصور الواقعي للظروف الاجتماعية والاقتصادية يعين الداعية على تقديم حلول قابلة للتطبيق. فمثلا في معالجة

(١) ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢٩).

(٢) النووي، أدب الفتوى والمفتي والمستفتي (ص ٨٥).

قضايا الشباب، مثل النكاح والتفكك الأسري أو قضايا البطالة، يجب على الداعية أن يكون على دراية بالواقع الاجتماعي لهذه الفئات حتى تكون نصائحه عملية وواقعية.

امثالاً لقول النبي عليه السلام: «مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُصَبِّحْ وَيُمْسِ نَاصِحًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَإِلَامِهِ وَلِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ»^(١).

وقوله عليه السلام: «الْمُؤْمِنُ مَأْلُفٌ، وَلَا خَيْرَ فِي مَنْ لَا يَأْلُفُ، وَلَا يُؤْلَفُ»^(٢).

وقد تفاعل المصطفى عليه السلام مع واقع الشباب، وقدم حلولاً نموذجية، فمثلاً في قضية الزواج خاطبهم بقوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٣).

وفي قضية العمل والقضاء على البطالة وجههم بقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا، فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ»^(٤).

- (١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٤٧٣). وضعفه الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٨٣).
- (٢) أخرجه أحمد في المسند (٩١٩٨). وصححه الحاكم في المستدرک (٥٩) على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بالانقطاع.
- (٣) أخرجه البخاري كتاب النكاح باب قول النبي من استطاع منكم... (٥٠٦٥)، ومسلم كتاب النكاح باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (١٤٠٠).
- (٤) أخرجه البخاري كتاب الزكاة باب الاستعفاف عن المسألة (١٤٧٠)، ومسلم كتاب الزكاة باب كراهية المسألة (١٠٤٢).

رابعاً: تفهم الاختلافات الفكرية والثقافية:

التصور السليم يساعد في فهم المخالفين وإدراك دوافعهم وأفكارهم، مما يجعل الحوار أكثر عقلانية وأقل تصادماً. ففي القضايا الفكرية مثل الإلحاد أو النسوية، والمثلية، التصور الخاطئ يجعل الداعية يبدو منفصلاً عن الواقع أو غير قادر على محاورة المخالفين. فمثلاً عند معالجة قضية المثلية لا يفرق الداعية عند مناقشتها بين الانحراف السلوكي والأخلاقي الناتج عن الشهوة والشبهة، وبين الميول الطبيعي المتعلق بعلم الجينات والطب.

فبعض القضايا قد تكون شائكة أو مثيرة للجدل في مجتمعات متعددة. لذا يجب على الداعية أن يميز بين القضايا التي تتطلب اجتهاداً وبين القضايا التي تُعتبر محلاً للإجماع. يجب أن يفهم تنوع الآراء حول القضايا. مثال: في قضية حقوق المرأة أو المشاركة السياسية، ينبغي على الداعية أن يتعامل مع السياقات المختلفة بناءً على تصوره للمجتمع المحلي، وموازنة ذلك مع القيم الشرعية.

وليس هناك أعظم تصور لهذه القضية من وثيقة المدينة التي أرسى مبادئها المصطفى عليه السلام، إذ كان الهدف من كتابتها تحسين العلاقة بين الجماعات والطوائف المختلفة في المدينة، كالمهاجرين والأنصار وفصائل اليهود وغيرهم، ويقرر هذا الدستور من قبل جميع الفصائل صارت المدينة دولة دستورية، رئيسها رسول الله، ومرجعيتها الشريعة الإسلامية. كفل دستورها جميع الحقوق الإنسانية؛ كحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر والمساواة والعدل^(١).

خامساً: التعامل مع الخلافات الفقهية:

في كثير من الأحيان، يواجه الداعية أسئلة حول اختلافات الفقه بين المذاهب. هذه القاعدة تساعد على تقديم إجابات مبنية على فهم عميق للأصول الفقهية، وتجنب التشدد أو التطرف، والتعصب.

(١) وثيقة المدينة. تأسيس لمفهوم التسامح. مؤرشف من الأصل في ٢٠/١١/٢٠١٨م.

وقد أقر المصطفى عليه السلام تلك الخلافات، وأرسى قواعد التعامل معها عبر التسامح واليسر والسهولة في التخفيف من غير ميوعة ولا إفراط على الأمة، ورفع الحرج عنهم، ففي حجة الوداع وقف عليه السلام بمنى ليسأله الناس، فيأتيه رجل يقول: حلفت قبل أن أذبح؟ فقال عليه السلام: «أذْبِحْ وَلَا حَرْجَ»، وجاءَ آخَرُ يقول: نحررت قبل أن أرمي؟ فقالَ له: «أرْمِ وَلَا حَرْجَ». قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: ما سُئِلَ عليه السلام عن شيء قدم ولا أُخِّرَ إلا قال: «أفْعَلْ وَلَا حَرْجَ»^(١).

فيجب أن يكون لدى الداعية استعداد لتقبل اختلافات العلماء في التصورات الفقهية، فالناس يختلفون في تصوراتهم، وأن يحترم هذا الاختلاف. وأن يسعى إلى الحوار والنقاش البناء مع الآخرين في المسائل الفقهية. فهذا يعزز من انفتاح الخطاب الدعوي ويساهم في تعزيز التفاهم بين مختلف الفرق الإسلامي المبني على مراعاة المصلحة.

سادسا: التواصل والتفاعل مع الجمهور:

يساهم التواصل والتفاعل مع الجمهور في خلق حوار بناء مع الآخرين، واحترام آرائهم، وتقديم حجج مقنعة، والداعية الذي يملك تصوراً صحيحاً لما يتحدث عنه سيكون قادراً على التواصل بشكل أفضل مع جمهوره. التصور الكامل يتيح له أن يكون أكثر إقناعاً وأن يتفهم تساؤلات الجمهور واهتماماتهم. مثال: إذا كان الداعية يناقش قضية فقهية معقدة، عليه أن يوضح المفاهيم ويشرح الأدلة بطريقة بسيطة تتناسب مع مستوى فهم الجمهور.

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب الفتيا وهو واقف على الدابة (٨٣)، ومسلم كتاب الحج باب من حلق قبل النحر (١٣٠٦).

وفي العهد النبوي ومن خلال تواصله عليه السلام مع أصحابه، بين لهم حقيقة رسالته، وما تحمله من هدى ونور، وتتنوع المتلقين لها، مصورا لهم ذلك عن طريق ضرب المثل، الذي يقرب المعنى ويؤكد في أذهانهم فقال: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا.....»^(١). فمقصود الحديث تمثيل ما جاء به النبي من الهدى بالغيث. وبيان أن ما أصاب به من الأرض ثلاثة أنواع، وكذلك الناس؛ فالأول: أرض تنتفع بالمطر فتحيا، وتثبت الكلى، وينتفع الناس بها والزرع والدواب. وكذا أول نوع من الناس يبلغه العلم فيحفظه فيحيا قلبه ويعمل به ويعلمه غيره فينتفع وينفع.....إلى آخر الأنواع^(٢).

والحديث يستفاد منه التواصل والتفاعل مع الجمهور من خلال بيان أنواع العلوم وفضل العلماء، وضرب الأمثال، والحث على ذلك، وذم من أعرض عن التعليم.

سابعا: التفاعل مع المخالفين برؤية واضحة:

الخطاب الدعوي الناجح يظهر فيه عمق الفهم، مما يزيد من قبوله لدى المتلقين. وعندما يواجه الداعية آراء أو مواقف مخالفة، يجب أن يكون لديه فهم شامل لما يطرحه الآخرون حتى يمكنه الرد عليه بحكمة وموضوعية. مثال: في الحوار مع فئة الشباب الذين قد يحملون أفكاراً نقدية حول الدين، ينبغي على الداعية أن يفهم جيداً خلفيات هذه الأفكار لكي يقدم لهم خطاباً مبنياً على الفهم العميق لمطالبهم وتساؤلاتهم.

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب فضل من علم وعلم (٧٩)، ومسلم كتاب الفضائل باب بيان مثل ما بعث به النبي عليه السلام (٢٢٨٢).

(٢) النووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجاج (٤٧/١٥، ٤٨).

وقد ثبت من خلال الوقوف على سيرته عليه السلام حوارات مع المخالفين، منها الحوار الذي دار بينه وبين الزعماء من مشركي مكة والمدينة، والذي وفق فيه مع حوارته مع الوفد النصراني الذي قدم المدينة^(١).
وقد امتازت حواراته بأنها قائمة على وضوح الرؤيا، وإقامة الحجة وتوضيح المحجة، مع الالتزام بالأخلاق في معاملة المخالفين، وهكذا استمرت الدعوة الإسلامية، بفضل المجددين من مفكري الإسلام.

وكان لزاما الاعتماد على طريقته عليه السلام، وطريقة صحابته الكرام رضوان الله عليهم في التأسيس لبناء قواعد دعوية في معاملة المخالفين.

ثامنا: التدريب المستمر على مهارات الفهم والبحث مع مشاورة الخبراء:

يجب على الداعية أن يتلقى التدريب اللازم على مهارات الخطابة والتواصل الفعال، ففي القضايا المعقدة، ينبغي على الداعية أن يستشير أهل الاختصاص من العلماء وغيرهم لفهم الأمور بشكل متكامل، قال تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^٧. فأهل الذكر هم أهل الفهم عن الله، ذوا إلهام لأنهم محل إعلام عن الحق، فيرجعون إليه في معاملاتهم وعباداتهم، وإذا استشكلت عليهم واقعة فيخبرون عن اجتهاد ما لم يخالف نصا، أو أصلا مقطوعا بصحته^(٢).

ومن المهم أن يعمل الداعية على تطوير مهاراته في البحث وفهم القضايا المعاصرة، مما يساعده على أن يكون أكثر قدرة على تحديد الأحكام الصحيحة وتطبيقها على القضايا المختلفة. مثال: في قضايا علمية جديدة مثل

(١) عابد السفيناني، مواقف من السيرة النبوية في التعامل مع المخالفين. مجلة البيان الإلكترونية. نشر تاريخ/٢٠١٧م. <https://www.albayan.co.uk>.
(٢) القشيري، لطائف الإشارات (٢/٤٩٣، ٤٩٤).

الجيئات والتكنولوجيا، يجب على الداعية الاطلاع على آخر الأبحاث العلمية والفقهية المتعلقة بها لتقديم توجيه سليم. ومن خلال تطبيق هذه القاعدة على الخطاب الديني ينبغي على الداعية مراعاة ما يلي:

١- "التعمق في الدراسة": فينبغي على الداعية دراسة الأديان والمذاهب المختلفة بعمق.

٢- " فهم أصول الدين ومبادئه": الاطلاع على مختلف الآراء والتفسيرات.

٣- " التصور الصحيح للمفاهيم": تعريف المفاهيم الدينية بدقة ووضوح.

٤- "تجنب الإبهام والغموض في العبارات": استخدام الأمثلة والتشبيهات لتوضيح المعاني.

٥- " التركيز على الجوانب الإيجابية": إبراز الجمال والرحمة في الدين.

٦- " التركيز على القيم والأخلاق الحميدة": تقديم الدين كحلول للمشكلات المعاصرة.

٧- " احترام الآخرين": الاستماع لآراء الآخرين باهتمام.

٨- " تجنب الهجوم الشخصي أو التهكم": تقديم الحجة بالدليل والبرهان.

٩- " التكيف مع المستمعين": مراعاة المستوى الثقافي للمستمعين.

١٠- "استخدام لغة بسيطة وواضحة": تقديم المعلومات بشكل منظم ومتسلسل.

المطلب الرابع: أثر قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي

للخطاب الدعوي دور حيوي في تشكيل تصورات الناس، فالداعية يسعى إلى تغيير تصورات الناس عن الدين، عن الحياة، عن القيم... ليقودهم إلى اتخاذ قرارات إيمانية وسلوكية جديدة. فيجب عليه أن يدرك حقيقة الشيء قبل أن يحكم عليه، وتأثير هذه القاعدة على الخطاب الدعوي، يكون بوضوح الرؤية، وتحديد الأهداف، وتجنب اللبس. ومن أهم الآثار المترتبة على هذه القاعدة في سياق الخطاب الدعوي، يكمن في النقاط التالية:

أولاً: "التثبيت" (١) و"التأني" (٢) قبل إصدار الأحكام":

الخطاب الدعوي الذي ينطلق من تصور ناقص أو مشوه للأمر يؤدي إلى أحكام خاطئة. لذلك ينبغي على الداعية أن يتأكد من فهمه للواقع والمشكلة المطروحة قبل الحديث عنها. فإذا كان الداعية يتحدث عن قضية اجتماعية أو فكرية مستجدة، كقضايا التكنولوجيا أو القيم المعاصرة، يجب أن يحيط علماً بجوانبها وأبعادها قبل الحكم عليها. ولقيمة التأني وأثره، وخطورة العجلة، وأثرها المدمر، قال النبي عليه السلام: « **الْأَنْتَاهُ مِنَ اللَّهِ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ** » (٣).

فالعجلة من مخاطرها المنع من التثبيت، وصرف النظر عن العواقب،

(١) التثبيت عرفه الكفوي بقوله: "الشعور ثم الإدراك ثم الحفظ ثم التذكر ثم الذكر ثم الرأي وهو استحضار المقدمات وإجالة خاطر فيها ثم التبين وهو علم يحصل بعد الالتباس ثم الاستبصار وهو العلم بعد التأمل". الكليات (١/٨٩).

(٢) التأني كما قال ابن عاشور: "التأني عدم العجلة في طلب شيء من الأشياء والتمهل في تحصيله والترفق فيه". التحرير والتنوير (١٦/٣١٦).

(٣) أخرجه الترمذي أبواب البر والصلة باب ما جاء في التأني والعجلة (٢٠١٢) وقال حديث غريب.

فيؤدي ذلك الوقوع في المعاطب^(١).

والتأني والتثبت في تصور الأحكام من المبادئ الأساسية التي يجب على الداعية الالتزام بها لضمان صحة وقوة الخطاب الدعوي. وتتطلب القضايا الدينية والاجتماعية التي يعالجها الخطاب الدعوي دقة وترويًّا في فهم الأحكام الشرعية، كي لا يُفتأ بالحكم قبل دراسة جميع جوانب الموضوع.

إن التأني والتثبت يعززان من مصداقية الداعية ويضمنان نجاح الدعوة وتأثيرها بشكل إيجابي ومستدام. فبهما يصلح أمور القضاة، ويتبين صواب قضائهم، ويؤدي التأني إلى حفظ العالم من الوقوع فيما يكرهه من الحديث لدى من لا يقبل عليه، ويحفظه من الوقوع في الخطأ^(٢).

وهما -التثبت والتأني- من الأسس المهمة في الخطاب الدعوي الناجح. وصفتان من الصفات التي تساعد الداعية في تقديم رسائل دينية دقيقة وصحيحة، بعيداً عن التسرع والاختصار.

والداعية المتأني المتثبت يعزز من مصداقيته ويزيد من فاعلية رسالته الدعوية، مما يساعد على بناء مجتمع متفاهم ومستقر فكرياً وعقائدياً.

وبحقوق التأني والتثبت أثراً في تصور الأحكام الدعوية من خلال:

١- "البحث المستفيض والمراجعة الدائمة": يجب على الداعية أن يتأكد من صحة المعلومات الشرعية التي يقدمها. لا ينبغي عليه التسرع في إصدار الأحكام قبل البحث والتحقق من الأدلة الشرعية والفتاوى السابقة في المسألة. يمكن أن يساعد الاستعانة بالمراجع الشرعية الموثوقة والعلماء المعتمدين في هذا السياق.

(١) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٢٦٤).

(٢) نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم (٣/٨٧١).

- ٢- "التشاور مع أهل العلم المتخصصين": التثبت يتطلب أحياناً استشارة أهل العلم المتخصصين في مسائل معينة. الداعية الذي يتعاون مع العلماء ويفتح باب الاستشارة أمامهم يعزز من صحة وموضوعية الحكم الذي يصدره.
- ٣- "الاستفادة من فقه الواقع": يجب على الداعية أن يراعي المتغيرات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي عند إصدار الفتوى أو الحكم. فقه الواقع يتطلب التأني في النظر في مدى توافق الحكم الشرعي مع الظروف المعاصرة، دون التهاون في التطبيق الشرعي.
- ٤- "الصبر والتواضع في إصدار الأحكام": من الضروري أن يتحلى الداعية بالصبر والتواضع عند إصدار الأحكام. التسرع قد يضر بالخطاب الدعوي، بينما التأني يساهم في إعطاء الوقت الكافي للتفكير والتمحيص.

ثانياً: أهمية بناء تصور صحيح:

يجب على الداعية أن يبني تصوراً صحيحاً عن الدين والقيم والأخلاق، ثم يسعى إلى نقله للآخرين. فالتصور الخاطئ يؤدي إلى أحكام وسلوكيات خاطئة. فبناء شخص الداعي، وفق معطيات إيمانية، منهج نبوي حيث كان عليه السلام يعمل على تأسيس جماعة إسلامية بناء على غرس العقيدة في قلوبهم، بكل الدلالات التصويرية والسلوكية^(١).

التصور الصحيح في الأحكام الدينية هو حجر الزاوية إذ يعد أساساً مهماً في نجاح الخطاب الدعوي وتأثيره في المجتمع. إن التصور الصحيح يتطلب فهماً عميقاً ودقيقاً للنصوص الشرعية، ومراعاة الواقع المعاصر وتحدياته، مما يضمن تقديم فتاوى وأحكام ترتكز على فهم سليم للشرع وتتناسب مع الظروف الحالية. ويؤثر التصور الصحيح للأحكام بشكل كبير في مصداقية الداعية

(١) الأنصاري، التوحيد والوساطة في التربية الدعوية. كتاب الأمة. العددان ٤٧، ٤٨.

وقدرته على التأثير الإيجابي في الناس.

ويساهم بناء التصور الصحيح في توجيه المجتمع نحو فهم صحيح ومتوازن للدين، ويعزز من مصداقية الداعية وقدرته على التأثير في الناس بشكل إيجابي. عندما يكون التصور دقيقاً ومدروساً، فإنه يحقق تأثيراً بعيد المدى في تغيير سلوك الأفراد والمجتمعات نحو الأفضل، ويعزز من وحدة الأمة الإسلامية، ويساهم في نشر السلام الفكري والاجتماعي.

فالحقائق الإيمانية الكبرى متلازمة ومتطابقة بين المعتقدات أقوالاً وأفعالاً. فصحيح المعتقد سلوكه حسن، ومن فسد تصوره ومعتقدته ونتج عنه خلل في السلوك ينعكس سلباً على الفرد والمجتمع^(١).

فبناء تصور صحيح هو أساس مهم لتحقيق النجاح والاستدامة في الدعوة. ويساعد الداعية على تنظيم أفكاره وموارد دعوته، مما يعزز قدرته على التأثير الإيجابي في المجتمع بشكل مستدام.

قال ابن القيم: "مبدأ كل علم نظري، وعمل اختياري، هو الخواطر والأفكار، فإنها توجب التصورات. والتصورات تدعو إلى الإيرادات، والإيرادات تقتضي وقوع الفعل، وكثرة تكراره تعطي العدة، فصلح هذه المراتب بصلاح الخواطر والأفكار، وفسادها بفسادها..."^(٢).

يحقق بناء التصور الصحيح للأحكام آثاراً في المجال الدعوي عبر الآتي:

١- "الاستناد إلى القرآن والسنة بفهم صحيح": يجب على الداعية أن يلتزم دائماً بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية لفهم الأحكام الشرعية. ولكن

(١) انشراح أحمد، ورائفة علي. دور التربية الإيمانية في تكوين شخصية الداعية. قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن. (ص ٤).

(٢) ابن القيم، الفوائد (ص ١٧٣).

يجب أن يكون هذا الفهم شاملاً ودقيقاً، مع الأخذ في الاعتبار سياق النصوص وظروف المسلمين اليوم.

٢- "الرجوع إلى المراجع الموثوقة": ينبغي على الداعية أن يعتمد على آراء الخبراء في المجالات الدينية. هذا يعزز من صحة التصور ويوفر له عمقاً علمياً من خلال الاستناد إلى إجماع العلماء وأدلتهم.

٣- "إدراك الظروف المحيطة": بناء التصور الصحيح للأحكام يتطلب إدراك الظروف المحيطة التي يعيش فيها المسلمون اليوم. وينبغي على الداعية أن يكون مدركاً للتحديات المعاصرة والمستجدات في المجتمع، وأن يتفاعل معها بما يتناسب مع الشريعة.

٤- "التوازن بين النصوص الثابتة والمتغيرات الزمنية": من الضروري مراعاة التوازن بين النصوص الثابتة في الشريعة وبين المتغيرات التي تطرأ في الحياة اليومية. على سبيل المثال، قد يتطلب التحدي المعاصر استخدام بعض الأدوات الفقهية الحديثة مثل "فقه الأولويات" و"فقه المقاصد" للتعامل مع قضايا العصر.

٥- "الاعتماد على الفقه المقاصدي": الفقه المقاصدي يعتبر من الأدوات المهمة في بناء التصور الصحيح للأحكام. إذ يركز على تحقيق المقاصد العليا للشريعة، مثل حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال. هذا يساعد الداعية على اتخاذ قرارات تتوافق مع مقاصد الشريعة العامة دون التفريط أو الغلو.

ثالثاً: تجنب الحكم المسبق:

من آثار تلك القاعدة تجنب الحكم المسبق الذي قد يؤدي إلى النفور، خاصة في قضايا الاجتهاد والاختلاف المعتبر فإذا واجه الداعية سلوكاً معيناً، كلباس معين أو توجه فكري، عليه أن يفهم دوافع الشخص قبل الحكم عليه أو إصدار

التوجيه.

وتجنب الحكم المسبق في تصور الأحكام يعد من المواضيع المهمة في مجال الخطاب الدعوي، وله أثر بالغ في فعالية الرسالة الدعوية وقبولها لدى الجمهور المستهدف. والحكم المسبق يعني التوصل إلى قرارات أو استنتاجات حول شيء أو شخص قبل التفاعل الكامل معه أو فهم جميع جوانب الموضوع. ويعد تجنب الحكم المسبق في تصور الأحكام ركيزة أساسية في نجاح الخطاب الدعوي. عندما يتحلى الداعية بالصبر والقدرة على الإنصات والتفاعل مع الجمهور، فإنه يساهم في بناء رسالة دعوية فاعلة تحترم الاختلافات وتعزز من فرص التغيير الإيجابي.

ويظهر أثر تجنب الحكم المسبق في الخطاب الدعوي في الأمور الآتية:

١- "الاستماع الجيد": على الداعية أن يستمع لمشكلات وآراء الآخرين بإنصات. والفهم الجيد لوجهات النظر المتنوعة يساعد في بناء خطاب دعوي مؤثر.

٢- "الاعتماد على الحوار البناء": من خلال تبني الحوار كأسلوب رئيسي في الخطاب الدعوي بدلاً من التقليل من شأن الأفكار المخالفة. هذا يتيح للمتلقين أن يشعروا بأنهم جزء من العملية الدعوية.

٣- "إظهار الرحمة والتفاهم": التعاطف مع الآخرين والتحدث إليهم بلغة رحيمة وودية يساهم في إزالة أي فكرة عن حكم مسبق، ويساعد على بناء علاقة قوية ومبنية على الاحترام المتبادل.

٤- "تنوع الأساليب الدعوية": استخدام أساليب دعوية مرنة ومتنوعة تسمح بتقبل الاختلافات، وتجنب فرض الرأي الواحد. هذا يفتح المجال أمام تقبل الرسالة بشكل أفضل.

رابعاً: "الدقة والموضوعية":

تساهم هذه القاعدة في تعزيز الدقة والموضوعية في الخطاب الدعوي، حيث يتعين على الداعية فهم المسائل جيداً قبل الحديث عنها أو إصدار الأحكام. والدقة والموضوعية في تصور الأحكام هما من أهم العوامل التي تساهم في نجاح الخطاب الدعوي وزيادة تأثيره على المتلقين. ويعتمد الخطاب الدعوي الفعال على تقديم رسائل دقيقة وموضوعية تتسم بالصدق والاحترام، مما يساهم في توصيل الحقائق وإحداث تأثير إيجابي على المستمعين.

والدقة والموضوعية في تصور الأحكام هما عنصران أساسيان في الحفاظ على الخصائص التي تعزز من مصداقية الداعية ويزيد من قدرة الرسالة الدعوية على التأثير في المجتمع. كما أن الخطاب الدعوي الذي يتسم بالدقة والموضوعية يتجنب التحيز أو الغموض، ويخلق بيئة من الحوار البناء والاحترام المتبادل.

تحقق الدقة والموضوعية أثراً من خلال القاعدة في الخطاب الدعوي، عبر

الأمر التالية:

١- "البحث والاطلاع المستمر": يجب على الداعية أن يواكب العلم والمعرفة الشرعية الحديثة، ويحرص على دراسة جميع جوانب الموضوع الذي يعالجه. هذا البحث يعزز من دقة المعلومات التي يقدمها ويضمن موضوعية الرؤية.

٢- "استخدام أدلة واضحة": الاعتماد على نصوص دينية صريحة وواضحة من الكتاب والسنة يساعد في دعم الخطاب بالدقة اللازمة. يجب أن يكون الداعية قادراً على تفسير النصوص الدينية بما يتوافق مع السياقات المعاصرة والظروف المتغيرة.

٣- "التفاعل مع جمهور متعدد الآراء": الداعية يجب أن يكون قادراً على

التعرف على آراء متنوعة ومناقشتها بعقلانية. الاستماع إلى الآخرين وتقديم الرأي بطريقة محترمة يساعد على تقديم خطاب دعوي موضوعي يعكس احترام التعددية الفكرية.

٤- "الابتعاد عن المبالغة أو التقليل": من المهم أن يحرص الداعية على عدم المبالغة في تقديم الحقائق أو التقليل من شأنها. المبالغة قد تضر بالرسالة وتقلل من مصداقيتها، في حين أن الاعتدال يعزز من قوتها.

٥- "تفادي الغموض والتفسير الشخصي": الدقة والموضوعية تحمي الخطاب الدعوي من الوقوع في فخ الغموض أو التأويلات الشخصية. فإذا كان الخطاب غير دقيق أو متحيز، قد يؤدي ذلك إلى الفهم الخاطئ أو رفض الرسالة من قبل المتلقين الذين يعتبرون أن الخطاب لا يعكس الحقيقة بشكل كامل.

٦- "تحقيق التأثير الفعال": عند تقديم الأفكار بدقة وموضوعية، يصبح من الأسهل على المستمعين أن يتبنوا هذه الأفكار أو يغيروا من سلوكهم بناء على ما يسمعون. الدقة في الأحكام تدعم الرسالة التي يقدمها الداعية، بينما الموضوعية تجعلها أكثر قبولاً لدى جميع الأطراف.

٧- "تحقيق التوازن بين النصوص الدينية والسياق المعاصر": الدقة في تصور الأحكام تساهم في أن يكون الخطاب الدعوي متوازنًا بين النصوص الدينية الثابتة وبين فهم السياق المعاصر. هذا يساعد في إبراز أهمية الرسالة الدينية في حياة الناس الحالية وفي معالجة التحديات المعاصرة. ولا بد من أن يكون لدى الداعية القدرة على التوازن بين تمسكه بالثوابت الدينية وبين مرونته في تطبيق الأحكام بما يتلاءم مع الظروف المستجدة.

هذا التوازن يجعل الدعوة أكثر قبولاً ويؤدي إلى نتائج أفضل في جذب الناس وتحقيق تأثير التوازن بين الثوابت والمتغيرات بما يكفي لتتماشى مع

المستجدات والظروف المتغيرة. عندما يدرك الناس أن هذه الأحكام ليست جامدة بل قابلة للتفسير والتأصيل حسب الحاجة والواقع، يزيد ذلك من الثقة بها.

خامساً: "تجنب الفتاوى الخاطئة":

تساعد القاعدة في تجنب الداعية للفتاوى الخاطئة والمضلة، حيث يُشدد على ضرورة التصور الصحيح قبل الحكم، مما يقلل من احتمالية إصدار أحكام غير دقيقة. وتشكل الفتاوى الخاطئة خطراً كبيراً على صحة التصور الديني للمستمعين وعلى مصداقية الخطاب الدعوي بشكل عام. لذلك، من الضروري أن يتجنب الداعية إصدار فتاوى غير دقيقة أو غير مستندة إلى الأدلة الصحيحة.

والفتاوى الخاطئة قد تؤدي إلى تعطيل جهود الإصلاح والتوجيه في المجتمع. فالداعية الذي يعتمد على الفتاوى غير الدقيقة قد يعيق تحسين المفاهيم الدينية لدى الأفراد أو تأصيل الأفكار الصحيحة في أذهانهم. فتجنب الفتاوى الخاطئة يعد من الأسس الأساسية التي تضمن صحة الخطاب الدعوي وقوته.

وعندما يصدر الداعية فتاوى دقيقة ومستندة إلى الأدلة الشرعية الصحيحة، فإنه يعزز مصداقيته ويزيد من تأثير رسالته الدعوية. والفتاوى الخاطئة، من ناحية أخرى، تؤدي إلى تراجع الثقة في الخطاب الدعوي وإرباك المستمعين. لذا، يجب على الداعية أن يتحلى بالعلم والتدقيق والموضوعية، وأن يكون دائماً حذراً في إصدار الأحكام الشرعية بما يتماشى مع النصوص الدينية والحاجات المعاصرة للمجتمع.

ويظهر تجنب الفتاوى الخاطئة في الخطاب الدعوي، في الأمور الآتية:

١- "الاستناد إلى الأدلة الشرعية الموثوقة": يجب على الداعية أن يعتمد في إصدار الفتاوى على القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وأقوال العلماء

المعتبرين. من الضروري أيضاً أن يتأكد من أن الفتوى تتوافق مع واقع الناس وظروفهم المعاصرة.

٢- "الرجوع إلى أهل العلم": في حالة الشك أو الحاجة إلى الفتوى في مسائل دقيقة، يجب على الداعية أن يرجع إلى أهل العلم الموثوقين وذوي الخبرة. استشارة العلماء المتمرسين تضمن أن الفتوى تكون مبنية على فهم سليم للموضوع.

٣- "التحقق من المصادر": يجب على الداعية أن يتحقق من صحة المصادر التي يستند إليها في إصدار الفتاوى. المصادر الضعيفة أو غير الموثوقة قد تكون سبباً في نشر فتاوى خاطئة.

٤- "عدم التسرع في إصدار الفتاوى": ينبغي على الداعية أن يتحلى بالصبر والتروي قبل إصدار الفتوى. التسرع قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ. يجب أن يتم التأكد من كافة جوانب المسألة قبل إعطاء حكم ديني.

٥- "الإجابة على الأسئلة الشرعية بناءً على الواقع المعاصر": على الداعية أن يكون قادراً على ربط الفتاوى بالنوازل والمستجدات الحياتية، مما يجعل الفتاوى أكثر توافقاً مع حاجات الناس اليوم. يجب أن يراعي الداعية السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عند إصدار الفتاوى.

٦- "التواضع والاعتراف بالخطأ": في حالة اكتشاف خطأ في فتوى سابقة، ينبغي على الداعية أن يتحلى بالتواضع ويعترف بالخطأ. الاعتراف بالخطأ يعزز من مصداقية الداعية ويظهر التزامه بالصدق والشفافية.

سادساً: تعزيز الفهم الصحيح للواقع:

تعزيز الفهم الصحيح للواقع وأثره في تصور الأحكام في المجال الدعوي يعد من الجوانب الهامة في العمل الدعوي. الفهم السليم للواقع يسهم بشكل كبير

في تكيف الأحكام الشرعية والتوجيهات الدينية بشكل يتماشى مع المتغيرات المستجدة في المجتمع، مما يجعل الدعوة أكثر تأثيراً وواقعية. ويشجع الفهم الصحيح للواقع الدعاة على دراسة وفهم المسائل الشرعية بعمق قبل التحدث عنها، مما يعزز من مصداقيتهم ويسهم في نشر الفهم الصحيح للدين. والتصور الصحيح للواقع يجعل الخطاب الدعوي أكثر تأثيراً وارتباطاً بالناس. فالداعية الذي يفهم مشكلات مجتمعه وحاجاته يستطيع تقديم حلول عملية تستند إلى الشرع. مثال: فهم أزمات الشباب، مثل البطالة أو الإدمان.

ويساعد الفهم الصحيح للواقع في تقديم خطاب دعوي يعالج هذه القضايا بشكل جذري. ويعينهم على تقديم دعوة أكثر توافقاً مع متطلبات الناس وحاجاتهم المعاصرة، وتقديم الأحكام الشرعية في إطار من التكيف مع الواقع وتحديد الحلول الأنسب.

واليك أبرز الجوانب التي تساهم في تعزيز هذا الفهم:

١- "فهم واقع المجتمع" الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجال الدعوة، يجب على الداعية أن يكون لديه معرفة دقيقة بالظروف التي يعيشها المجتمع المستهدف، مثل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والتقنية، حتى يتمكن من تقديم حلول دينية تتوافق مع هذه الظروف.

٢- "التحولات الثقافية والتكنولوجية" مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، يمكن أن تؤثر الثقافة الرقمية في فهم الأفراد للدين وتصوراتهم للأحكام الشرعية. لذا، ينبغي على الداعية أن يواكب هذه التحولات ويستخدم الأدوات الحديثة في الدعوة.

٣- "المرونة في تطبيق مقاصد الشريعة" في كل دعوة، يجب أن يراعي

الداعية مقاصد الشريعة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ودرء المفساد. عندما يتم فحص الواقع بشكل دقيق، يمكن تكيف الأحكام الشرعية بما يتلاءم مع الحفاظ على تلك المقاصد. وقد تقتضي بعض الحالات تطبيق أحكام مرنة أو مبتكرة تتماشى مع الوضع الخاص للمجتمع أو الفرد مع الحفاظ على الثوابت. ومن المهم أن يتم توجيه الدعوة بأسلوب يتسم بالواقعية بحيث تكون قابلة للتنفيذ في حياة الناس اليومية.

٤- "الحاجة إلى التأصيل الشرعي" من الضروري أن يكون الداعية على دراية بتفسير النصوص الشرعية وتطبيقها وفقاً للواقع. قد يتطلب ذلك دراسة معمقة للحديث والقرآن والآراء الفقهية المتنوعة في التعامل مع الأحداث الراهنة. والاجتهاد في بعض الحالات قد تتطلب الأحكام الاجتهاد في فهم النصوص بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في الواقع الاجتماعي والسياسي.

٥- "الاعتبارات النفسية والاجتماعية" من المفيد أيضاً أن يكون الداعية على دراية بالجانب النفسي والاجتماعي للناس الذين يدعوهم. كيفية تفاعل الأفراد مع الرسائل الدينية تعتمد بشكل كبير على إدراكهم النفسي والاجتماعي، وبالتالي فإن تعديل الخطاب الدعوي بما يتناسب مع هذه الإدراكات يمكن أن يكون له تأثير أكبر.

٦- "الاستجابة للاحتياجات المحلية" ينبغي على الداعية أن يكون قادراً على تقديم حلول تناسب احتياجات المجتمع المحلي وتراعي متغيراته. على سبيل المثال، في بعض المناطق التي تواجه قضايا اجتماعية أو اقتصادية معينة، قد تتطلب الدعوة معالجة هذه القضايا من منظور ديني مرتبط بمفاهيم الحلول الواقعية.

سابعاً: "بناء الثقة":

بناء الثقة في تصور الأحكام الشرعية وأثره على الخطاب الدعوي أحد

العوامل الأساسية التي تحدد مدى تأثير الدعوة في المجتمعات. إن الثقة في الأحكام الشرعية تؤثر بشكل مباشر في كيفية تقبل الأفراد للجوانب الدينية في حياتهم اليومية وفي استجابتهم للرسائل الدعوية. وتساهم في بناء الثقة بين الناس والدعاة، حيث يرى الناس أن الداعية يعتمد على فهم شامل ودقيق قبل إصدار الأحكام، مما يزيد من احترامهم وثقتهم فيه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه القاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" أن توجه الدعاة إلى أهمية الاستفادة من المعرفة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لفهم قضايا المجتمع الحالي بشكل أفضل، مما يجعل الخطاب الدعوي أكثر فعالية ومواكبة للتطورات.

وبناء الثقة في الأحكام الشرعية له دور محوري في نجاح الخطاب الدعوي، حيث يعزز من تقبل الأفراد للأحكام ويزيد من تأثير الدعوة في المجتمع. يتطلب ذلك تقديم الأحكام الشرعية بشفافية ومصداقية، والاستناد إلى الأدلة الصحيحة، وفهم الواقع الاجتماعي والنفسي للناس.

وفيما يلي أبرز النقاط التي توضح كيفية بناء هذه الثقة وأثرها في الخطاب الدعوي:

١- "لوضوح والمصداقية في تقديم الأحكام" الشفافية في تقديم الفتاوى؛ فبناء الثقة يبدأ من الشفافية والمصداقية في تقديم الأحكام الشرعية. عندما يُفصل الحكم الشرعي بشكل واضح ويُشرح السياق الذي نزل فيه النص، تتزايد الثقة في تلك الأحكام.

٢- "الابتعاد عن الغموض والتعقيد" يجب أن يكون الخطاب الدعوي مبنياً على فتاوى واضحة ومبينة للأسباب التي أدت إلى هذا الحكم، مع تجنب الإسهاب أو تعقيد الأمور الدينية بما يجعلها بعيدة عن متناول الناس.

٣- "التفسير المقاصدي للأحكام": الثقة في الأحكام الشرعية تُبنى عندما يتم التأكيد على مقاصد الشريعة التي تهدف إلى مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة. إذا فهم الناس أن هذه الأحكام تسعى لتحقيق العدل والرحمة وتحقيق مصلحة المجتمع، فإنهم سيقبلون عليها أكثر.

٤- "الاستناد إلى المراجع الفقهية المتنوعة": الثقة بتنوع المصادر الفقهية يتعزز عندما يتم الاستناد إلى مراجع فقهية متنوعة وموثوقة. عندما يُظهر الداعية أن هناك اجتهادات متعددة وآراء فقهية صحيحة حول موضوع معين، فهذا يساعد على تقبل الاختلاف والتنوع في الرأي ويزيد من الثقة في الدين.

٥- "التحديث والتجديد": القدرة على توظيف الاجتهاد الفقهي وفقاً للزمان والمكان يعزز الثقة في الدين ويظهر أنه دين يتناغم مع الحياة المعاصرة.

٦- "النموذج الشخصي للداعية": دور الداعية باعتباره قدوة الحسنة له تأثير في بناء الثقة، وهذا لا يقتصر على الكلام فقط، بل يشمل سلوكه الشخصي. عندما يلتزم الداعية بالأحكام الشرعية ويظهر صدقه في تطبيقها، فإنه يصبح قدوة للأفراد ويسهم في بناء الثقة في الأحكام التي يدعو إليها.

٧- "التواضع والصبر": أسلوب الداعية وتعامله مع الناس له أثر كبير في مجال الدعوة إلى الله، فيجب أن يتسم بالتواضع والمرونة والقدرة على الاستماع. الثقة في الأحكام الشرعية لا تتولد من تقديمها بصيغة جافة، بل من أسلوب مرن وأخلاقي في تعامل الداعية مع مختلف الشخصيات.

٨- "الاهتمام بالجانب النفسي للناس": الاهتمام بالجانب العاطفي؛ بناء الثقة في الأحكام الشرعية يتطلب أيضاً فهماً عميقاً للجانب النفسي للناس. عندما يُظهر الخطاب الدعوي الرحمة والعدالة ويتسم باللطف في مواجهة قضايا الناس، فإنه يعزز من الثقة في الدعوة.

٩- "التفهم للمشاعر والهموم اليومية": الانتباه للهموم اليومية والواقع الاجتماعي الذي يعيشه الناس يمكن أن يساهم في جعل الأحكام الشرعية أكثر قبولاً ويزيد من تأثر الناس بها.

١٠- "الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة": استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بحذر: استغلال منصات التواصل الاجتماعي لنشر الأحكام الشرعية يمكن أن يكون له دور مهم في تعزيز الثقة، بشرط أن يتم ذلك بأسلوب مدروس وموثوق، وتجنب المعلومات المضللة أو المتسرعة التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة.

١١- "المحتوى التفاعلي": التفاعل مع الجمهور عبر هذه الوسائل يمكن أن يساعد في بناء الثقة، حيث يكون التواصل مباشراً وواقعياً.

١٢- "زيادة التأثير والقبول": عندما تكون هناك ثقة في الأحكام الشرعية، يكون الناس أكثر استعداداً لقبول الدعوة والعمل بمقتضاها.

١٣- "نشر الاستقرار النفسي والاجتماعي": الثقة في الأحكام الشرعية تساهم في نشر الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، حيث يشعر الأفراد بأنهم يتبعون طريقاً صحيحاً ومتسقاً مع تعاليم دينهم.

١٤- "تقليل الشكوك والتردد": بناء الثقة يقلل من الشكوك والتردد لدى الأفراد حول الأحكام الشرعية، مما يساهم في تحسين جودة الممارسة الدينية.

ثامناً: "الاستجابة للتحديات المعاصرة":

الاستجابة للتحديات المعاصرة في تصور الأحكام وأثرها في المجال الدعوي تعتبر من الموضوعات الحيوية في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث تواجه الأمة الإسلامية في العصر الحديث العديد من التحديات المتعلقة بتطبيق الأحكام الشرعية وتفسيرها في ظل المستجدات والتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية.

وهذه الاستجابة للتحديات المعاصرة لها تأثير كبير في المجال الدعوي، لأنها تؤثر في كيفية نشر الدعوة، وفهم الناس للإسلام، وتفاعلهم مع المجتمع. لذلك، من المهم أن يسعى العلماء والدعاة لتقديم إجابات شرعية معاصرة تكون مستندة إلى الثوابت الشرعية، وفي الوقت نفسه تواكب التغيرات والمتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر. وتقديم رؤية معاصرة في فهم الأحكام الشرعية أصبحت ضرورية في ظل هذه التحديات.

أهمية استجابة الشريعة للتحديات المعاصرة تكمن في الآتي:

- "التغيرات الاجتماعية والثقافية": يعيش العالم اليوم في ظل تغيرات سريعة في المجتمع، من تغيرات في قنوات التواصل، وعلاقات الأسرة، وحضور الفئات الشبابية، وكل ذلك يستدعي إعادة التفكير في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية بما يتناسب مع هذه المستجدات.
 - "التحديات التكنولوجية والعلمية": مع تطور العلم والتكنولوجيا، تظهر مسائل جديدة تتطلب اجتهادات فقهية معاصرة، مثل القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والطب الحديث، والطاقة المتجددة، والتي يجب أن تكون الشريعة قادرة على التفاعل معها بمرونة.
 - "العولمة": مع انفتاح العالم وازدياد التأثيرات الثقافية العالمية، تنشأ تحديات تتعلق بالتنوع الديني والثقافي، مما يفرض على الدعوة الإسلامية التفاعل مع هذه المتغيرات بطريقة تجمع بين الحفاظ على الهوية الإسلامية ومراعاة الواقع العالمي.
- أثر استجابة الأحكام الشرعية في المجال الدعوي، يظهر في الآتي:
- "تجديد الخطاب الدعوي" الخطاب الدعوي اليوم يحتاج إلى تجديد يتناسب مع الواقع المعاصر. فالداعية يجب أن يكون لديه قدرة على توظيف الوسائل

الحديثة في الدعوة، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مع الحفاظ على الرسالة الإسلامية السمحة.

• **"التفاعل مع القضايا المعاصرة"**: الداعية يجب أن يكون على دراية بالقضايا التي تهم المسلمين في العالم المعاصر، مثل حقوق المرأة، قضايا الشباب، التعامل مع غير المسلمين، الاقتصاد الإسلامي، وغيرها من القضايا التي تلامس حياتهم اليومية.

"التحديات الرئيسية التي تواجه الدعوة الإسلامية في العصر المعاصر:"

• **"التحريف والتشويه"** هناك محاولات متزايدة من بعض الجهات لتشويه صورة الإسلام من خلال إعلام مضلل أو من خلال تحريف بعض النصوص الشرعية. ولذلك، فإن الدعوة تحتاج إلى التأكيد على فهم الإسلام بشكل صحيح ومعتدل.

• **"العلمانية وفصل الدين عن الدولة"** في العديد من البلدان، تسود نظريات العلمانية التي تعزل الدين عن الحياة العامة، مما يتطلب من الدعاة إيجاد سبل فعالة للتفاعل مع هذه الأفكار دون التفريط في الثوابت الدينية.

• **"الإلحاد واللا دينية"** ارتفاع نسبة الإلحاد أو التوجهات اللادينية في بعض المجتمعات يتطلب من الدعاة تقديم تفسيرات عقلانية للإسلام تتوافق مع العقل الحديث وتشجع على التفكير النقدي في إطار من الاعتدال.

تاسعا: "التركيز على العقل والقلب":

التركيز على العقل والقلب في تصور الأحكام الدينية في مجال الدعوة له أثر بالغ في تحسين فعالية الخطاب الدعوي. وفي مجال الدعوة إذ يعتبر من المواضيع المهمة التي تعكس التفاعل بين الفهم العقلي والروحاني في تفعيل الرسالة الدعوية. ويساهم الجمع بين العقل والقلب في بناء خطاب دعوي متوازن، يمزج

بين العقلانية في تقديم الحجج والروحية في التأثير على القلوب والعقل، ويساهم في بناء الحجة وتقوية الفكر، بينما القلب يساهم في تحفيز الإيمان والروحانية. التكامل بينهما يحقق التأثير الكامل الذي يغير القلوب والعقول ويُسهم في نشر الدعوة بشكل أكثر تأثيرًا.

فيجب على الداعية أن يستهدف العقل والقلب معاً. فالعقل يفهم الحجج والبراهين، والقلب يقبل القيم والمعاني.

١- "دور العقل في تصور الأحكام"

العقل هو أداة التفكير والتحليل التي تعتمد عليها الفتاوى والأحكام الفقهية. في مجال الدعوة، يتعين على الداعية أن يستخدم العقل في تفسير النصوص الشرعية وتأسيس الأحكام. العقل يعين على:

أ- "الفهم والتفسير" فهم النصوص الشرعية (القرآن والسنة) في ضوء الظروف الراهنة والمتغيرات، مما يساعد في تبسيط المفاهيم الدينية بشكل يتناسب مع الواقع المعاصر.

ب- "إقامة الأدلة" العقل يُستخدم في إقامة الأدلة على صحة الأحكام، سواء كانت أدلة عقلية أو نقلية، مما يعزز من مصداقية الدعوة ويزيد من تقبل الناس لها.

ت- "التواصل" العقل يساعد في ترتيب الأفكار بشكل منطقي ومقنع أثناء الدعوة، مما يمكن الشخص المدعو من فهم الرسالة بشكل واضح.

٢- "دور القلب في تصور الأحكام"

القلب يعتبر مكونًا روحيًا يشكل محركًا رئيسيًا للتفاعل مع الأحكام الشرعية. تأثير القلب يظهر في الجوانب التالية:

أ- "الإيمان والنية" القلب هو مصدر النية التي تكون أساسًا لكل عمل ديني. إذا كانت النية خالصة لله، فإن الداعية يبذل جهدًا أكبر ويؤثر في الآخرين بحسن النية.

ب- "التأثير الروحي" الدعوة لا تقتصر على منطق العقل فقط، بل تستدعي التأثير الروحي الذي يلامس قلب الشخص المدعو. وبالتالي، لا بد من أن يعبر الداعية عن مشاعر الإيمان وحب الله في خطابه.

ت- "الرحمة والتعاطف" القلوب تؤثر في استجابة المدعويين. الدعوة التي تأتي من قلب مليء بالرحمة والصدق والتعاطف تكون أكثر قبولاً وأثراً من الدعوة التي تقتصر على المنطق العقلي فقط.

٣- "التكامل بين العقل والقلب في الدعوة"

في مجال الدعوة، يعد التكامل بين العقل والقلب أمراً ضرورياً. لا يمكن للخطاب الدعوي أن يكون مؤثراً إذا كان يعتمد على أحد الجانبين فقط:

أ- "التوازن بين الفكر والعاطفة" يجب أن يتضمن الخطاب الدعوي تحليلات عقلية تستند إلى الأدلة العقلية والشرعية، وكذلك رسائل روحية تشجع المدعو على التقرب إلى الله.

ب- "القدرة على التأثير" العقل يساعد في إقناع الناس بالأدلة المنطقية والعلمية، بينما القلب يساهم في التأثير العاطفي والروحي، مما يجعل الدعوة أكثر قوة وعمقاً.

ت- "الاستجابة لاحتياجات الناس" تختلف استجابة الناس بناءً على حالاتهم الروحية والعقلية. بعض الأشخاص قد يحتاجون إلى إقناع عقلي، بينما يحتاج آخرون إلى تحفيز روحي. لذلك يجب على الداعية أن يكون قادراً على التكيف مع احتياجات المدعويين.

٤- أثر الجمع بين العقل والقلب في الدعوة

أثر الجمع بين العقل والقلب في الدعوة يظهر في عدة مجالات:

أ- "القبول والتفاعل" الأشخاص الذين يتعرضون لدعوة متوازنة بين العقل والقلب يكونون أكثر استعداداً لقبول الرسالة والدعوة. استخدام العقل يساهم في إزالة

الشبهات، بينما القلب يُحَفِّز الشخص على اتخاذ القرار.

ب- "التغيير والتحول" الدعوة التي تعتمد على العقل والقلب تؤدي إلى تغييرات أعمق وأكثر استدامة. فالعقل يفهم ويعقل ما يقال، والقلب يترجم ذلك إلى سلوك.

ت- "التواصل الفعال" الداعية الذي يوازن بين استخدام العقل والقلب يكون قادرًا على توصيل الرسالة بشكل مؤثر وشامل، مما يعزز التأثير على جمهور أوسع.

عاشرا: "التأكيد على الأثر العملي للإيمان":

يجب على الداعية أن يربط بين الإيمان والأعمال الصالحة، وأن يبين كيف أن تغيير التصور يؤدي إلى تغيير السلوك، والتأكيد على الأثر العملي للإيمان في تصور الأحكام وأثره على المجال الدعوي يتطلب فهم العلاقة الوثيقة بين الإيمان والعمل في الحياة اليومية. إذ يعتبر الإيمان بمثابة المحرك الرئيس للأعمال التي يقوم بها الفرد، ويؤثر بشكل كبير في كيفية تصور الأحكام الشرعية وتطبيقها في الحياة اليومية.

١- " أثر الإيمان على تصور الأحكام الشرعية":

الإيمان يغير الطريقة التي يرى بها المسلم الأحكام الشرعية ويستقبلها. إذا كان الإيمان قويا، فإن المسلم لا ينظر إلى الأحكام على أنها مجرد قوانين أو أوامر يجب اتباعها، بل يتعامل معها باعتبارها إرشادات من الله تعالى لتحقيق الخير في الدنيا والآخرة. وبالتالي، يكون التطبيق للأحكام الشرعية نابعا من محبة الله تعالى ورغبة في مرضاته. والإيمان يؤدي إلى التسليم بأوامر الله، فالإيمان يقوي في المسلم شعور الطاعة والتسليم لأوامر الله، مما يجعله يسعى لتنفيذ الأحكام الشرعية بكل دقة واهتمام. ويؤدي الإيمان إلى الوعي الروحي

فبالإيمان العميق، يزداد الوعي الروحي بأهمية الأحكام الشرعية في تحقيق التوازن والعدالة في المجتمع، ويُنظر إليها على أنها طريق لتحقيق السعادة في الدنيا والفوز في الآخرة.

٢- "أثر الإيمان على المجال الدعوي":

في المجال الدعوي، يعتبر الإيمان الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها التأثير على الأفراد والمجتمعات. الداعية الذي يؤمن حقاً برسالته يستطيع أن يوجه الدعوة بشكل يتسم بالقدوة الحسنة والمصادقية. تأثير الإيمان يظهر في عدة جوانب:

أ- "الإقناع بالقدرة على التغيير" الإيمان يساعد الداعية في إقناع الآخرين بأن الإيمان يمكن أن يحدث تغييراً حقيقياً في حياة الأفراد. المسلم الذي يثق بأن الإيمان قادر على تغيير حياته بشكل إيجابي سيكون أكثر قدرة على تحفيز الآخرين ليعيشوا حياة أفضل وفقاً للأحكام الشرعية.

ب- "التفاعل مع القضايا المعاصرة" من خلال الإيمان، يمكن للداعية أن يقدم حلولاً للأزمات الاجتماعية والتحديات المعاصرة بما يتماشى مع الشريعة، مما يعزز من تأثير الدعوة ويجعلها أكثر ارتباطاً بواقع الناس.

٣- "العلاقة بين الإيمان والعمل":

الإيمان ليس مجرد تصديق بالقلب، بل هو عمل متكامل ينعكس على سلوكيات الفرد وتفاعلاته مع المحيطين به. من خلال الإيمان، تصبح الأحكام الشرعية ليست مجرد قيود أو أوامر بل هي وسائل لتحسين حياة الإنسان، ويظهر أثر الإيمان بشكل عملي في سلوكيات مثل:

أ- "الصلاة" فالصلاة تُعتبر من أبرز وسائل التعبير عن الإيمان، وهي تتطلب انضباطاً في الوقت والنية، مما ينعكس على حياة الفرد العملية.

ب- "الزكاة والصدقة" الإيمان يؤدي إلى شعور عميق بالمسؤولية تجاه الآخرين، مما ينعكس على سلوك الشخص تجاه الفقراء والمحتاجين.

٤- "الدعوة إلى الإيمان بالأحكام الشرعية":

عندما يكون الإيمان قويًا، يمكن للداعية أن يوجه رسالته إلى الآخرين بطريقة صادقة ومؤثرة. فالإيمان يشجع على التعامل مع الناس بحب ورحمة، ويجعل الدعوة أكثر قبولًا وتفهمًا. يساعد الداعية على أن يكون نموذجًا حيًا يُحتذى به في تطبيق الأحكام الشرعية والعيش في إطارها.

والإيمان له أثر بالغ في تصور الأحكام الشرعية وتطبيقها في الحياة اليومية. كما أن له تأثيرًا كبيرًا في المجال الدعوي، حيث يُسهم في تعزيز مصداقية الدعوة وقدرتها على التأثير في الأفراد. ويمكن القول أن الإيمان ليس مجرد عقيدة فكرية بل هو نمط حياة يُحتذى به، يعكس قيمًا إيمانية في كل جانب من جوانب الحياة.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج

- ١- قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" تعني أن إصدار حكم على أي أمر، سواء كان شرعياً أو فكرياً أو اجتماعياً، يتطلب تصوراً صحيحاً وكاملاً لهذا الأمر.
- ٢- لا يمكن الحكم بالصحة أو البطلان، الحلال أو الحرام، الصواب أو الخطأ، إلا بعد فهم عميق ودقيق للمسألة المطروحة.
- ٣- تبرز أهمية قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" في الفهم الصحيح، والتجديد، والحوار البناء، وتجنب الأخطاء، وتعزيز المصادقية، والتفاعل الواقعي، ومن ثم الرد على الشبهات، مع بناء منهج دعوي متزن.
- ٤- طرق تطبيق قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" يكمن في: التصور الشامل للموضوع، مع الاستناد إلى قوة الدليل، وحسن التواصل والتفاعل مع الواقع والجمهور، بالاعتراف بوجود اختلافات فكرية وثقافية، وكيفية التعامل مع المخالفين برؤية واضحة، وضرورة الاستمرار في التدريب على مهارات الفهم والبحث، ومشاورة الخبراء.
- ٥- قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" توجه الدعاة إلى أهمية الاستفادة من المعرفة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لفهم قضايا المجتمع الحالي بشكل أفضل، مما يجعل الخطاب الدعوي أكثر فعالية ومواكبة للتطورات.
- ٦- الخطاب الدعوي الذي ينطلق من تصور ناقص أو مشوه للأمر يؤدي إلى أحكام خاطئة.
- ٧- من عوامل بناء مجتمع متفاهم ومستقر فكرياً وعقائدياً، وجود الداعية متأنياً متثبتاً، وهذا يعزز من مصداقيته ويزيد من فاعلية رسالته الدعوية.

٨- التصور الصحيح يتطلب فهماً عميقاً ودقيقاً للنصوص الشرعية، ومراعاة الواقع المعاصر وتحدياته. ويؤثر التصور الصحيح للأحكام بشكل كبير في مصداقية الداعية وقدرته على التأثير الإيجابي في الناس.

٩- من المواضيع المهمة في مجال الخطاب الدعوي؛ تجنب الحكم المسبق في تصور الأحكام.

١٠- من أهم العوامل التي تساهم في نجاح الخطاب الدعوي وزيادة تأثيره على المتلقين؛ الدقة والموضوعية في تصور الأحكام.

١١- من الأسس الأساسية التي تضمن صحة الخطاب الدعوي وقوته، تجنب الفتاوى الخاطئة.

١٢- يسهم الفهم السليم للواقع بشكل كبير في تكيف الأحكام الشرعية والتوجيهات الدينية بشكل يتماشى مع المتغيرات المستجدة في المجتمع، مما يجعل الدعوة أكثر تأثيراً وواقعية.

١٣- الاستجابة للتحديات المعاصرة لها تأثير كبير في المجال الدعوي، لأنها تؤثر في كيفية نشر الدعوة، وفهم الناس للإسلام، وتفاعلهم مع المجتمع.

١٤- يجب على الداعية استهداف العقل والقلب معاً. فالعقل يفهم الحجج والبراهين، والقلب يقبل القيم والمعاني.

١٥- يعتبر الإيمان بمثابة المحرك الرئيس للأعمال التي يقوم بها الفرد، ويؤثر بشكل كبير في كيفية تصور الأحكام الشرعية وتطبيقها في الحياة اليومية.

ثانياً: التوصيات:

بعد بيان أهمية ومكانة القاعدة الفقهية "الحكم على الشيء فره عن تصوره"، وأثرها في المجال الدعوي، يتسنى لي بعد الوقوف على أهميتها أن أبدي بعض التوصيات، لاسيما للقائمين في مجال الدعوة إلى الله تعالى، وطلاب العالم،

ودارسي العلوم الشرعية،

أولاً: الالتفاف حول القواعد الفقهية والأصولية التي أصلها الراسخون في العلم من الفقهاء والأصوليين، والاستفادة منها في مختلف العلوم الشرعية خصوصاً علم الدعوة.

ثانياً: ينبغي على الدعاة إلى الله أن يكون لهم الحظ الأكبر في تعلم تلك القواعد وتطبيقها العملي في مجال الدعوة إلى الله تعالى.

ثالثاً: دعوة الأقسام النظرية المختصين في العلوم الشرعية، للاهتمام بالجانب العملي في كيفية تطبيق تلك القواعد عملياً من خلال الممارسة الدعوية في المساجد، والمدارس والجامعات، ووسائل الإعلام الحديثة.

رابعاً: أن يحرص الدعاة على فقه الواقع المتمثل في التفاعل مع قضايا العصر والاطلاع على كل ما هو جديد في حياة الناس.

خامساً: دعوة بعض الدعاة للنظر في علم الفلسفة واللغات الغير عربية، والتكنولوجيا المعاصرة في وسائل التواصل الاجتماعي، للاستفادة منها في المجال الدعوي.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- ابن أمير الحاج، محمد بن محمد. (١٤٠٣هـ). التقرير والتحبير. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢- انشراح أحمد، ورائقة علي. دور التربية الإيمانية في تكوين شخصية الداعية. قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- ٣- الأنصاري، التوحيد والوساطة في التربية الدعوية. كتاب الأمة. العبدان ٤٧، ٤٨.
- ٤- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الطبعة: الأولى. بيروت: دار طوق النجاة.
- ٥- الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨). الجامع الكبير = سنن الترمذي. المحقق: بشار عواد معروف. بيروت- دار الغرب الإسلامي.
- ٦- التونسي، محمد بن محمد. (١٩٨٤). التحرير والتتوير. تونس: الدار التونسية.
- ٧- الجرجاني، علي بن محمد. (١٤٠٣هـ). كتاب التعريفات. المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء. الطبعة: الأولى. بيروت: المكتبة العلمية.
- ٨- الجوزية، محمد بن أبي بكر. (١٣٩٣هـ). الفوائد. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٩- الجوزية، محمد بن أبي بكر. (١٤١٧هـ). متن القصيدة النونية. ط: ٢. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

- ١٠- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٤. بيروت: دار العلم للملايين.
- ١١- الحراني، أحمد بن عبد الحليم. (١٤٢٦هـ). مجموع الفتاوى. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. ط: ٣. مصر: دار الوفاء.
- ١٢- الزبيدي، محمد بن محمد. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. بيروت: دار الهداية.
- ١٣- الزمخشري، محمود بن عمرو. (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل. ط: ٣. بيروت: دار الكتاب العربي.
- ١٤- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. (١٤١١هـ). الأشباه والنظائر. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٥- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (١٤٢٠هـ). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. الطبعة: الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٦- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (١٤٢٢هـ). تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن. الطبعة: الأولى. السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ١٧- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٤٢٤هـ). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، القاهرة: مكتبة الآداب.
- ١٨- عابد السفيناني، مواقف من السيرة النبوية في التعامل مع المخالفين. مجلة البيان الالكترونية. نشر تاريخ/٢٠١٧م.
- <https://www.albayan.co.uk>

- ١٩- العثيمين، محمد بن صالح. (١٤٢٢هـ). الشرح الممتع على زاد المستنقع. الطبعة: الأولى. السعودية: دار ابن الجوزي.
- ٢٠- الفتوحى، محمد بن أحمد. (١٤١٨هـ). شرح الكوكب المنير. المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. ط: ٢. القاهرة: مكتبة العبيكان.
- ٢١- الفيومي، أحمد بن محمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.
- ٢٢- القرافي، أحمد بن إدريس. (د.ت). أنوار البروق في أنواء الفروق. القاهرة: عالم الكتب.
- ٢٣- القزويني، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة. المحقق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
- ٢٤- القشيري، عبد الكريم بن هوازن. (د.ت). لطائف الإشارات. تحقيق: إبراهيم البسيوني. ط: ٣. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٥- القشيري، مسلم بن الحجاج. (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٦- الكفوي، أيوب بن موسى. (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٢٧- المناوي، عبد الرؤوف بن علي. (١٤٠٨هـ). التيسير بشرح الجامع الصغير. ط: ٣. الرياض: مكتبة الإمام الشافعي.
- ٢٨- المنياوي، محمود بن محمد. (١٤٣٢هـ). الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول. الطبعة: الأولى. مصر: المكتبة الشاملة.

- ٢٩- النووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط: ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٣٠- النووي، يحيى بن شرف. (١٤٠٨هـ). آداب الفتوى والمفتي والمستفتي. المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي. الطبعة: الأولى. دمشق: دار الفكر.
- ٣١- وثيقة المدينة. تأسيس لمفهوم التسامح. مؤرشف من الأصل في ٢٠/١١/٢٠١٨م.

1. Ibn Amir Al-Hajj, Muhammad bin Muhammad. (1403 AH). *Al-Taqrir wa Al-Tahbir* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
2. Anshirah Ahmed & Ra'iqah Ali. *The Role of Faith-Based Education in the Formation of the Preacher's Personality*. Department of Islamic Studies, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
3. Al-Ansari. *Tawhid and Mediation in Preaching Education*. *Kitab Al-Ummah*, Issues 47 & 48.
4. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. (1422 AH). *Al-Jami' Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar min Umur Rasul Allah ﷺ wa Sunanihi wa Ayyamihi = Sahih Al-Bukhari*. Edited by Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. 1st ed. Beirut: Dar Tawq Al-Najat.
5. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa. (1998). *Al-Jami' Al-Kabir = Sunan Al-Tirmidhi*. Edited by Bashar Awwad Ma'arouf. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.
6. Al-Tunisi, Muhammad bin Muhammad. (1984). *Al-Tahrir wa Al-Tanwir*. Tunis: Al-Dar Al-Tunisiyyah.
7. Al-Jurjani, Ali bin Muhammad. (1403 AH). *Kitab Al-Ta'rifat*. Edited and verified by a group of scholars. 1st ed. Beirut: Al-Maktabah Al-Ilmiyyah.
8. Al-Jawziyyah, Muhammad bin Abi Bakr. (1393 AH). *Al-Fawa'id* (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
9. Al-Jawziyyah, Muhammad bin Abi Bakr. (1417 AH). *Matn Al-Qasidah Al-Nuniyyah* (2nd ed.). Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah.
10. Al-Jawhari, Ismail bin Hammad. (1407 AH). *Al-Sihah Taj Al-Lughah wa Sihah Al-Arabiyyah*. Edited by Ahmad Abdul Ghafour Attar. 4th ed. Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
11. Al-Harrani, Ahmad bin Abdul Halim. (1426 AH). *Majmu' Al-Fatawa*. Edited by Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim. 3rd ed. Egypt: Dar Al-Wafa.
12. Al-Zabidi, Muhammad bin Muhammad. (n.d.). *Taj Al-Arus min Jawahir Al-Qamus*. Edited by a group of researchers. Beirut: Dar Al-Hidayah.
13. Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr. (1407 AH). *Al-Kashshaf 'an Haqiqat Al-Tanzil* (3rd ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

14. Al-Subki, Abdul Wahhab bin Taqi Al-Din. (1411 AH). *Al-Ashbah wa Al-Naza'ir*. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
15. Al-Sa'di, Abdul Rahman bin Nasir. (1420 AH). *Tafsir Al-Karim Al-Rahman fi Tafsir Kalam Al-Mannan*. Edited by Abdul Rahman bin Mu'alla Al-Luwaihiq. 1st ed. Beirut: Mu'assasat Al-Risalah.
16. Al-Sa'di, Abdul Rahman bin Nasir. (1422 AH). *Taysir Al-Latif Al-Mannan fi Khulasat Tafsir Al-Quran*. 1st ed. Saudi Arabia: Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Da'wah, and Guidance.
17. Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. (1424 AH). *Mu'jam Maqalid Al-Ulum fi Al-Hudud wa Al-Rusum*. Edited by Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Abadah. Cairo: Maktabat Al-Adab.
18. Abid Al-Sufyani. *Instances from the Prophetic Biography in Dealing with Opponents*. *Al-Bayan* Electronic Magazine. Published: 2017. <https://www.albayan.co.uk>.
19. Al-Uthaymeen, Muhammad bin Salih. (1422 AH). *Al-Sharh Al-Mumti' 'ala Zad Al-Mustaqni'*. 1st ed. Saudi Arabia: Dar Ibn Al-Jawzi.
20. Al-Futuhi, Muhammad bin Ahmad. (1418 AH). *Sharh Al-Kawkab Al-Munir*. Edited by Muhammad Al-Zuhayli and Nazih Hammad. 2nd ed. Cairo: Maktabat Al-'Ubaikan.
21. Al-Fayoumi, Ahmad bin Muhammad. (n.d.). *Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir*. Beirut: Al-Maktabah Al-Ilmiyyah.
22. Al-Qarafi, Ahmad bin Idris. (n.d.). *Anwar Al-Burooq fi Anwa' Al-Furooq*. Cairo: Alam Al-Kutub.
23. Al-Qazwini, Ahmad bin Faris. (1399 AH). *Mu'jam Maqayis Al-Lughah*. Edited by Abdul Salam Muhammad Harun. Beirut: Dar Al-Fikr.
24. Al-Qushayri, Abdul Karim bin Hawazin. (n.d.). *Lata'if Al-Isharat*. Edited by Ibrahim Al-Basyuni. 3rd ed. Egypt: Egyptian General Book Authority.
25. Al-Qushayri, Muslim bin Al-Hajjaj. (n.d.). *Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar bin Naql Al-Adl 'an Al-Adl ila Rasul Allah ﷺ*. Edited by Muhammad Fouad Abdul Baqi. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.
26. Al-Kafawi, Ayyub bin Musa. (n.d.). *Al-Kulliyat: A Dictionary of Terms and Linguistic Differences*. Edited by Adnan Darwish & Muhammad Al-Masri. Beirut: Mu'assasat Al-Risalah.
27. Al-Munawi, Abdul Raouf bin Ali. (1408 AH). *Al-Taysir bi Sharh Al-Jami' Al-Saghir* (3rd ed.). Riyadh: Maktabat Al-Imam Al-Shafi'i.
28. Al-Minyawi, Mahmoud bin Muhammad. (1432 AH). *Al-Sharh Al-Kabir li-Mukhtasar Al-Usul min 'Ilm Al-Usul*. 1st ed. Egypt: Al-Maktabah Al-Shamilah.
29. Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. (1392 AH). *Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj* (2nd ed.). Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.
30. Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. (1408 AH). *Adab Al-Fatwa wa Al-Mufti wa Al-Mustafti*. Edited by Bassam Abdul Wahab Al-Jabi. 1st ed. Damascus: Dar Al-Fikr.
31. *The Medina Charter: Establishing the Concept of Tolerance*. Archived from the original on 20/11/2018.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
٢٤٦٩	الملخص باللغة العربية.	١
٢٤٧٠	Abstract	٢
٢٤٧١	المقدمة	٣
٢٤٧٦	المطلب الأول: مفهوم قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" وأدلتها.	٤
٢٤٨١	المطلب الثاني: أهمية قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره في حياة الداعية.	٥
٢٤٨٣	المطلب الثالث: طرق تطبيق قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصورهم في الخطاب الدعوي.	٦
٢٤٩٢	المطلب الرابع: أثر قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره" على الخطاب الدعوي.	٧
٢٥١٤	الخاتمة	٨
٢٥١٧	ثبت المصادر والمراجع	٩
٢٥٢٢	فهرس الموضوعات	١٠

تم بحمد الله تعالى

